UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

دراسة تحليلية لمسيرة التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأهمية الشراكة مع القطاع الخاص

إعداد

سحر محمد الفقير

خبير اقتصادي

إشراف

ندى الهاشمي

مدير إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية

أغسطس 2019

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة المسيرة التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتستعرض التغير الهيكلي في القاعدة الإنتاجية للدولة، وتحول الاقتصاد من اقتصاد معتمد على سلعة واحدة إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وصلابة. وتوضح الدراسة أهمية القطاعات غير النفطية في مسيرة النمو الاقتصادي في الفترة 2010-2018، حيث ساهم الناتج غير النفطي بشكل فعال في النمو الاقتصادي وتمكن من استدامة معدلات نمو موجبة للناتج الحقيقي الإجمالي، بالرغم من أزمة تراجع أسعار النفط منذ عام 2014. كما تناولت الدراسة استراتيجيات التنمية الاقتصادية، والتقدم الذي أحرزته الدولة في مؤشرات الأداء التي تقيس نسبة تحقيق الأهداف لكل من رؤية الإمارات 2021 والتنمية المستدامة العالمية 2030. وأخيراً سلطت الدراسة الضوء على أهمية القطاع الخاص والدور الذي يلعبه كشريك أساسي في تحقيق الأهداف. وتم استخدام الأسلوب الكمي التحليلي الوصفي في قياس المؤشرات وتحليل البيانات واستخلاص النتائج. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها تصدر الإمارات عالمياً للمراكز الأولى في العديد من المحاور والمؤشرات الفرعية ضمن تقارير التنافسية العالمية، وتحقيقها الكامل للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030 والمتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، والذي يهدف إلى تنشيط الشراكات بين الحكومات، بالإضافة إلى الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، كما وضحت الدراسة المساهمة الفعالة التي يلعبها القطاع الخاص في مسيرة النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي ركزت على نقاط الضعف والتحديات التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة.

فهرس المحتويات الصفحة

المقدمة 1

أولاً: مسيرة التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة 1

التغير الهيكلي في الناتج 1

تنوع الهيكل الإنتاجي 2

أهمية الإنتاج غير النفطي في عملية النمو الاقتصادي 3

ثانياً: رؤية الإمارات 2021 5

أبرز مؤشرات الأداء الوطنية لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف رؤية الإمارات 2021 5

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030 15

رابعاً: أهمية القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية 18

القطاع الخاص وتحقيق النمو الإقتصادي 18

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي 19

إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 20

مبادرات تمكين القطاع الخاص خلال عام 2019 22

خامساً: النتائج والتوصيات 23

النتائج: 23

التوصيات: 25

المقدمة

تمكن الاقتصاد الإماراتي من استدامة معدلات نمو موجبة وقوية خلال العقد الماضي، وذلك على الرغم من تقلبات أسعار النفط، والتراجع الحاد خلال الفترة 2014-2016. ويعزى ذلك إلى متانة وتنوع الاقتصاد الإماراتي الذي بات أكثر مرونة وتطوراً نتيجة الجهود التنموية التي اتخذتها الدولة منذ عقد الثمانينات، والمتمثلة في سياسة التنويع الاقتصادي والتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية. ولعب القطاع الخاص دوراً محورياً ومتنامياً في زيادة الإنتاج والاستثمارات في القطاعات غير النفطية وبات شريكاً أساسياً للقطاع الحكومي في المسيرة التنموية للدولة.

كما تمكنت الدولة من تعزيز مكانتها إقليمياً ودولياً لتقود مسيرة التنافسية على المستوى الإقليمي وتكتسب مراكز متقدمة على المستوى العالمي، وذلك من خلال التوجه نحو الاستدامة بالمقاييس العالمية. وتتبنى الدولة رؤية واستراتيجية واضحة لبناء اقتصاد معرفي تنافسي قائم على الابتكار والصناعات والتطبيقات الذكية، وتقوم باتخاذ التدابير والإجراءات والسياسات والقوانين اللازمة لتحقيق الأهداف بسرعة وكفاءة عاليتين.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتحديث اقتصادها والتقدم الإيجابي المحرز بشكل عام، لا تزال الدولة تواجه بعض التحديات في مسيرتها التنموية، والذي يتطلب مزيداً من الجهود البحثية والتطويرية، والمزيد من الإجراءات والإصلاحات التي تضمن الاستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية، وترقى بالاقتصاد الإماراتي إلى العالمية.

أولاً: مسيرة التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة

التغير الهيكلي في الناتج

حقق الاقتصاد الإماراتي أداءً استثنائياً في مسيرته التنموية منذ تأسيس الدولة الاتحادية عام 1971م، حيث تحولت الإمارات السبع التي كانت متفرقة وفقيرة إلى دولة واحدة تتمتع بالازدهار والاستقرار. اعتمد اقتصاد دولة الإمارات العربيّة المُتّحدة في الماضي على الصيد، والزراعة، وتجارة التمور، واللؤلؤ، ولكن بعد اكتشاف النفط في الخمسينات، حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات وازدهرت العديد من المجالات الاقتصاديّة في الدولة، مثل: الصناعات الاستخراجية وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الصيانة والتصليح والعقارات والشركات وخدمات الأعمال والإنشاءات والبناء والتصنيع.

ومنذ عقد الثمانينات، عمدت الدولة إلى تبني سياسة تنموية تقوم على تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وذلك لمواجهة تقلبات أسعار النفط. حيث استدعى تدهور أسعار النفط في الثمانينات، وما

صاحبه من انعكاسات اقتصادية ومالية سالبة، ضرورة النظر في هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية والاستثمار التي تركزت في قطاع النفط وتطويرها باتجاه تنويع مصادر الدخل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وتمكنت الدولة من المضي قدماً في تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتحول الاقتصاد من اقتصاد معتمد على سلعة واحدة إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وانفتاحاً. وارتفعت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الجاري لتصل إلى 74.1% في عام 2018، بالمقارنة مع 68.9% في عام 2010 و 42.9% من الناتج الجاري لعام 1975. كما ارتفعت هذه النسبة بالأسعار الثابتة لتصل إلى 70% من الناتج المحلي الحقيقي لعام 2018، من 41.6% من الناتج الحقيقي لعام 1975.

الشكل رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

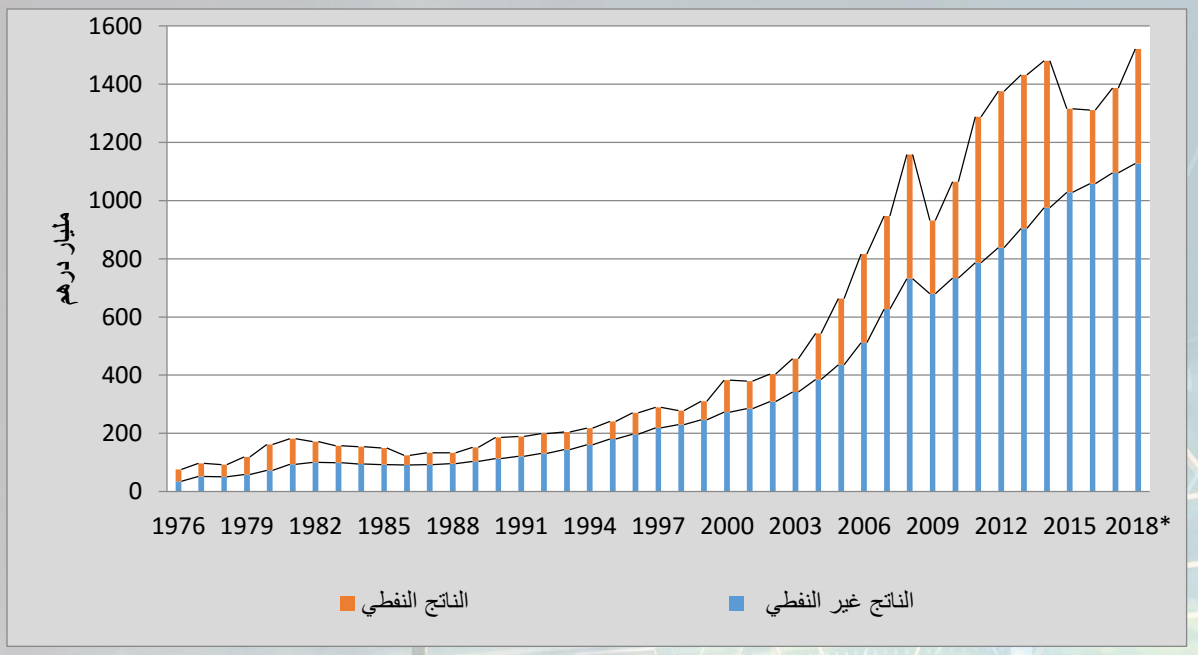

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد.*أولية.

تنوع الهيكل الإنتاجي

يوضح الشكل أدناه تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الإماراتي في الفترة (2010-2018)، مع استحواذ قطاع تجارة الجملة والتجزئة على النسبة الأكبر (من بين القطاعات غير النفطية) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبالغة 11.6% في عام 2018، يتلوها كل من قطاع التشييد والبناء، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والصناعات التحويلية بنسب مساهمة متساوية لكل قطاع (تقارب 8.5 % من الناتج الحقيقي لعام 2018). كما ساهمت الأنشطة العقارية وقطاع النقل والتخزين بنسبة 5.9% و5.5% من الناتج الحقيقي، على التوالي. وانخفضت نسبة الناتج النفطي من 31.1% من الناتج الحقيقي في عام 2010 إلى 30% في عام 2018.

الشكل رقم (2): الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، (سنة أساس 2010)

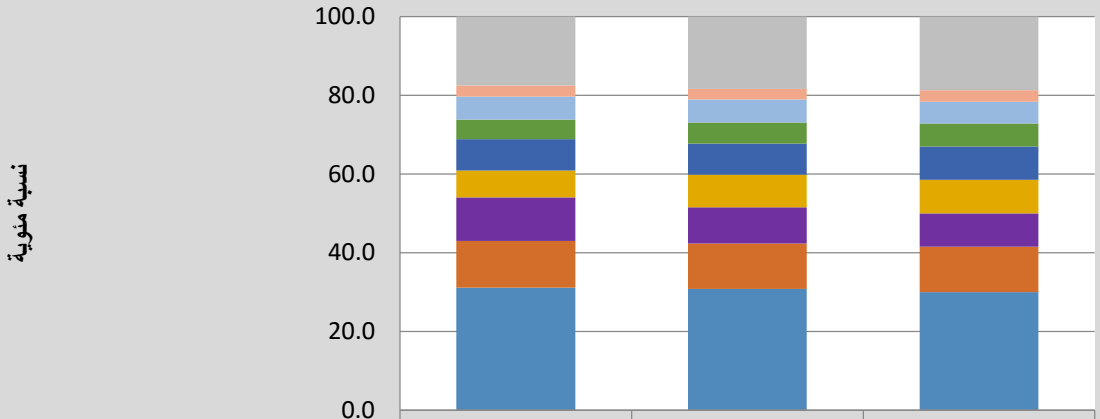

	2010	2014	2018*
أخرى	17.5	18.4	18.7
المعلومات والاتصالات	2.9	2.7	3.0
النقل والتخزين	5.8	5.9	5.5
الأنشطة العقارية	4.9	5.4	5.9
الصناعات التحويلية	8.0	7.9	8.5
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	6.9	8.3	8.5
التشييد والبناء	11.0	9.1	8.5
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	11.9	11.6	11.6
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	31.1	30.8	30.0

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد. *أولية

أهمية الإنتاج غير النفطي في عملية النمو الاقتصادي

ساهمت القطاعات غير النفطية بشكل فعال في النمو الاقتصادي في الفترة 2010-2018، حيث تمكن الاقتصاد الإماراتي من الحفاظ على معدلات نمو موجبة للناتج الحقيقي الإجمالي، بالرغم من أزمة تراجع أسعار النفط منذ عام 2014 وما صاحبها من تخفيض لإنتاج النفط بناء على اتفاقية منظمة OPEC+. ففي عام 2014، ساهم الإنتاج غير النفطي بقيمة مضافة عالية وتمكن من تحقيق معدل نمو قوي يبلغ 6.2% مع غياب تام تقريباً لمساهمة القطاع النفطي في النمو الاقتصادي خلال السنة. واستمر الإنتاج غير النفطي بتقديم المساهمة والدعم الأكبر لعملية النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2018، مع تذبذب مساهمة الإنتاج النفطي بين مساهمة موجبة وسالبة. وهذا يبرز نجاح عملية التنويع الاقتصادي في مواجهة صدمات وتقلبات أسعار النفط.

وساهم قطاعي الأنشطة العقارية والصناعات التحويلية بالنسبة الأكبر في النمو الاقتصادي لعام 2018 من بين القطاعات غير النفطية، وبنسبة مساهمة 0.2% لكل منها، بينما ساهمت باقي القطاعات غير النفطية بنسب متساوية تبلغ 0.1% في النمو الاقتصادي خلال عام 2018، باستثناء قطاع البناء والتشييد والذي لم يحقق أي مساهمة في

النمو الاقتصادي للعام الثاني على التوالي، وقطاع "الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات" والذي ساهم بنسبة سلبية بلغت (-0.1%) للعام الثاني على التوالي أيضاً. وقد تعود هذه المساهمة السلبية ، والتي تعني انخفاض في الإنتاج في هذا القطاع إلى سياسات ترشيد استهلاك الطاقة وزيادة الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع التي تنتهجها الدولة، تماشياً مع الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلق بالإنتاج والاستهلاك المسؤولين.

الشكل رقم (3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي

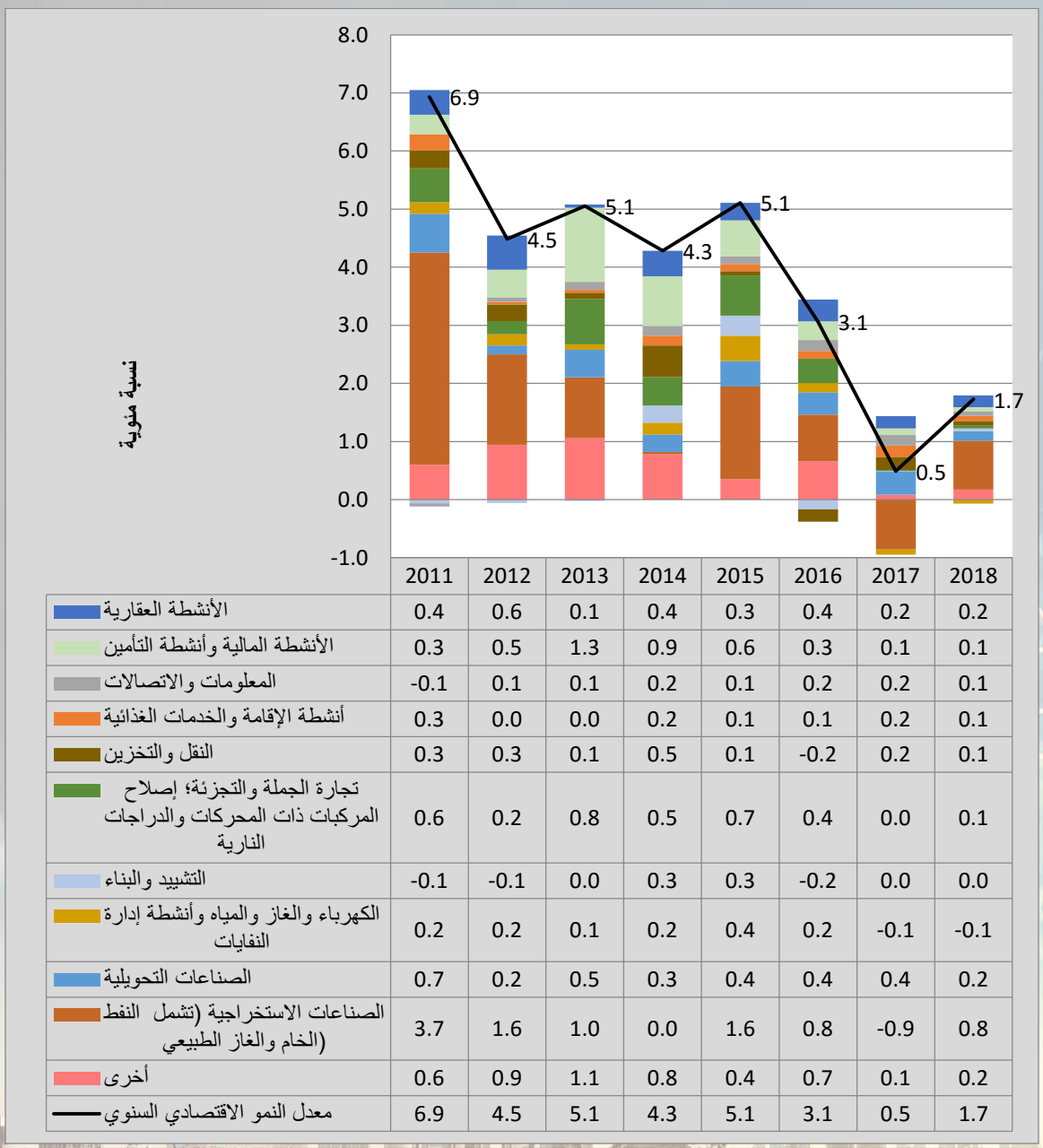

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأنشطة العقارية	0.4	0.6	0.1	0.4	0.3	0.4	0.2	0.2
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	0.3	0.5	1.3	0.9	0.6	0.3	0.1	0.1
المعلومات والاتصالات	-0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2	0.2	0.1
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	0.3	0.0	0.0	0.2	0.1	0.1	0.2	0.1
النقل والتخزين	0.3	0.3	0.1	0.5	0.1	-0.2	0.2	0.1
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	0.6	0.2	0.8	0.5	0.7	0.4	0.0	0.1
التشييد والبناء	-0.1	-0.1	0.0	0.3	0.3	-0.2	0.0	0.0
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	0.2	0.2	0.1	0.2	0.4	0.2	-0.1	-0.1
الصناعات التحويلية	0.7	0.2	0.5	0.3	0.4	0.4	0.4	0.2
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	3.7	1.6	1.0	0.0	1.6	0.8	-0.9	0.8
أخرى	0.6	0.9	1.1	0.8	0.4	0.7	0.1	0.2
معدل النمو الاقتصادي السنوي	6.9	4.5	5.1	4.3	5.1	3.1	0.5	1.7

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد.*أولية

ثانياً: رؤية الإمارات 2021

في عام 2014 ، أطلقت الحكومة الاتحادية "الأجندة الوطنية" التي تحدد رؤية الإمارات 2021. وتبنت الدولة رؤية واستراتيجية لتطوير اقتصاد معرفي تنافسي مبني على والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية، فضلا عن تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية في القطاعات الصناعية. وتهدف الأجندة الوطنية إلى أن تكون دولة الإمارات العاصمة الاقتصادية، والسياحية، والتجارية لأكثر من 2 مليار نسمة.

تحدد الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 مستهدفات طموحة لتحقيق نتائج في ملفات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتهدف دولة الإمارات إلى مضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2021. واعترافا بدور رأس المال البشري في تعزيز الابتكار، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة نسبة عاملي المعرفة إلى 40% من إجمالي القوى العاملة، وإحراز تصنيفات متقدمة لطلابها في مجالات الرياضيات والعلوم والقراءة لتحقيق مرتبة متقدمة بين أعلى 20 بلدا بحلول عام 2021.

وفي عام 2016، تم إطلاق مبادرة "المسرعات الحكومية" بهدف إعطاء الزخم للجهود الحكومية المبذولة نحو تحقيق الأجندة الوطنية وذلك من خلال توفير منصة للفرق متعددة القطاعات تمكنهم من التصدي لتحديات بعينها. وتهدف مبادرة المسرعات الحكومية إلى غرس ثقافة الابتكار والإبداع وتعزيز الشراكة الوثيقة بين القطاعين الحكومي والخاص.

أبرز مؤشرات الأداء الوطنية لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف رؤية الإمارات 2021

وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف رؤية 2021، من أبرزها: مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ونسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر التنافسية العالمية، والمؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية، ومؤشر الابتكار العالمي، ونسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ونسبة "عاملي المعرفة" من إجمالي العاملين في الدولة، ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ونسبة المواطنين العاملين من إجمالي القوى العاملة، ونسبة التوطين في القطاع الخاص.

1. نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 11.2% خلال الفترة (2015-2018) ليصل إلى 159 ألف درهم في عام 2018. ويعود هذا الارتفاع إلى نمو الدخل القومي (15.6%) بنسبة أكبر من النمو السكاني (11.2%) في الفترة ذاتها.

الشكل رقم (4): نصيب الفرد من االدخل القومي الإجمالي، (ألف درهم)

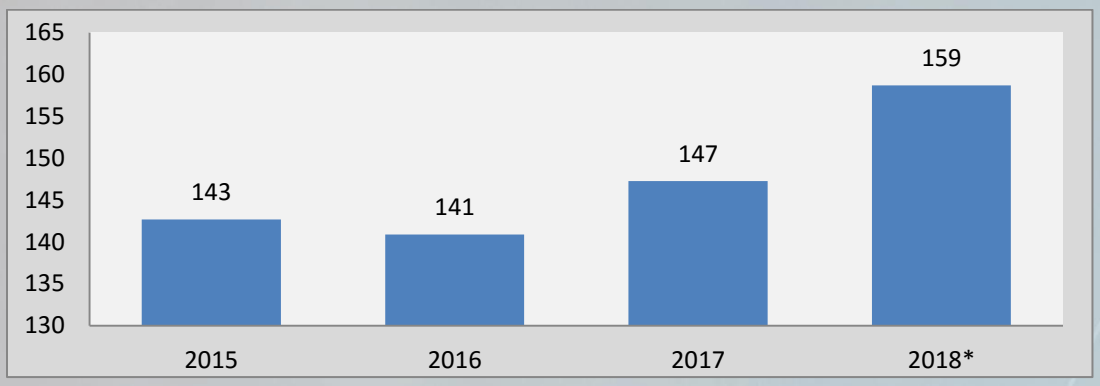

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء والبنك الدولي ووزارة الاقتصاد.*أولية.

ووفق تقديرات البنك الدولي، فقد احتلت دولة الإمارات المرتبة السابعة عالمياً وفق مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وفقاً لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي) وبقيمة 75.3 ألف دولار دولي لعام 2018، مقارنة مع 74.4 ألف دولار دولي لعام 2017، و72.9 ألف دولار دولي لعام 2016. ويعبر هذا المؤشر عن مستوى عالي للرفاهية وحجم القدرة الشرائية لأفراد المجتمع في دولة الإمارات مقارنة بدول العالم.

2. معدل نمو الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة

نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة بمعدلات موجبة ومستقرة خلال الفترة (2015-2018).

الشكل رقم (5): معدل نمو الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة، (%)

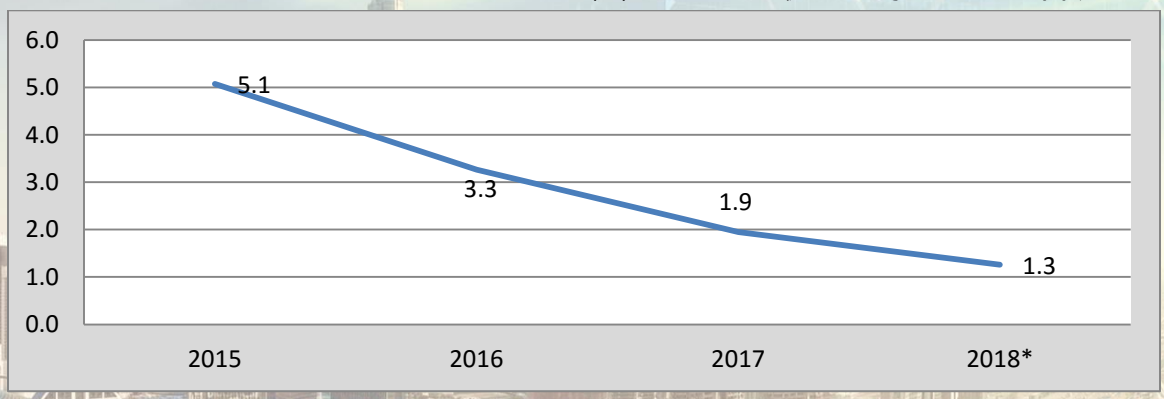

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد.*أولية

3. نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمتوسط خلال الفترة (2015-2018)، بينما تراجعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة لتصل إلى 3.6% من الناتج في عام 2018، من ما نسبته 4.7% في عام 2015. وبهذا فقد تحسنت نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج لتصل إلى (-1.1%) من الناتج في عام 2018، مقابل (-2.3%) في عام 2015.

الشكل رقم (6): نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، (%)

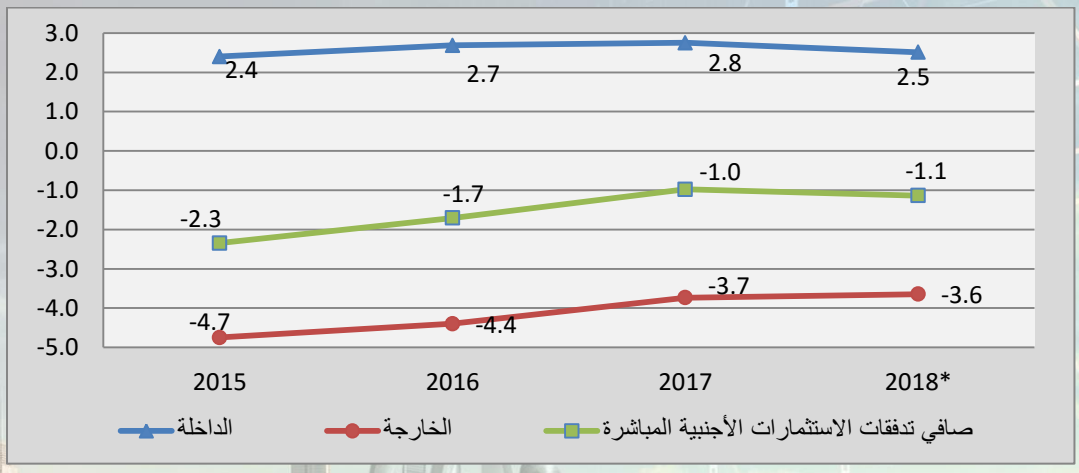

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ومنظمة أونكتاد ووزارة الاقتصاد.*أولية

4. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة ال 11 عالمياً والأولى خليجياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2019 الصادر عن البنك الدولي وبمعدل 81.28 مقارنةً بمعدل 78.73 في العام الماضي. نفذت الإمارات العديد من الإصلاحات تسهل من ممارسة الأعمال التجارية في البلاد. وجاءت الإمارات في قائمة العشرة الأوائل على مستوى العالم في 5 من أصل 10 محاور: استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، إنفاذ العقود، ودفع الضرائب. وحافظت الإمارات على صدارتها عالمياً في محور الحصول على الكهرباء.

الجدول رقم (1): أداء دولة الإمارات في المحاور العشر لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2019

المحور	الترتيب
الحصول على الكهرباء	**1**
دفع الضرائب	2
استخراج تراخيص البناء	5
حماية المستثمرين الأقلية	15
تسجيل الملكية	7
إنفاذ العقود	9
بدء النشاط التجاري	25
تسوية حالات الإعسار	75
الحصول على الائتمان	44
التجارة عبر الحدود	**98**

المصدر: البنك الدولي والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد، بيانات 2018

الجدول رقم (2): ترتيب بعض الدول المختارة وفق مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2019

الدولة	الترتيب
نيوزلاند	1
سنغافورة	2
الدنمارك	3
هونغ كونغ	4
كوريا الجنوبية	5
الولايات المتحدة الأمريكية	8
المملكة المتحدة	9
الإمارات العربية المتحدة	**11**
البحرين	62
عمان	78
قطر	83
السعودية	92
الكويت	97

المصدر: البنك الدولي والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد، بيانات 2018

5. مؤشر التنافسية العالمية

حافظت الدولة على ترتيبها في تقرير التنافسية العالمية لعام 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، مقارنة بترتيب العام الماضي، لتكون في المرتبة الـ27 عالمياً والأولى خليجياً. يقيس التقرير القدرة التنافسية للدول من خلال 12 محور يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية. يركز التقرير على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول. وتصدرت الإمارات المركز الأول عالمياً في محور الاقتصاد الكلي و المركز الأول عالمياً في 4 مؤشرات فرعية هي: معدل الكهرباء- نسبة السكان، واشتراكات الهاتف المتحرك للانترنت، قلة التضخم مقاساً بنسبة التغير السنوي، وديناميكيات الدين. كما تصدرت الدولة من ضمن الدول العشر الأوائل في 19 مؤشراً فرعياً.

الجدول رقم (3): أداء دولة الإمارات في المحاور العشر لمؤشر التنافسية العالمية 2018، المنتدى الاقتصادي العالمي

المحور	الترتيب
الاقتصاد الكلي	**1**
الجاهزية التقنية	**6**
كفاءة سوق السلع	11
البنية التحتية	15
المؤسسات	19
حجم السوق	28
تطور السوق المالي	31
تطور الأعمال	33
الابتكار	**35**
كفاءة سوق العمل	42
التعليم العالي والتدريب	53
الصحة والتعليم الأساسي	79

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد.

الجدول رقم (4): ترتيب بعض الدول المختارة وفق مؤشر التنافسية العالمية 2018، المنتدى الاقتصادي العالمي

الدولة	الترتيب
الولايات المتحدة الأمريكية	1
سنغافورة	2
ألمانيا	3
سويسرا	4
اليابان	5
المملكة المتحدة	8
الإمارات العربية المتحدة	**27**
قطر	30
السعودية	39
عمان	47
البحرين	50
الكويت	54

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد.

كما تصدرت الإمارات المركز الخامس عالمياً والأول إقليمياً في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، متقدمة مرتبتين عن العام الماضي. وتعد هذه المرتبة أعلى مرتبة حققتها دولة الإمارات في تقارير التنافسية العالمية للسنة الثالثة على التوالي. كما تصدرت الدولة المركز الأول عالمياً في محور كفاءة قطاع الأعمال والمركز الثاني عالمياً في محور الكفاءة الحكومية والمركز السابع عالمياً في الأداء الاقتصادي.

الجدول رقم (5): ترتيب بعض الدول المختارة وفق مؤشر التنافسية العالمية لعام 2019، المعهد الدولي للتنمية الإدارية

الترتيب	الدولة	البنية التحتية	كفاءة قطاع الأعمال	الكفاءة الحكومية	الأداء الاقتصادي
1	سنغافورة	6	5	3	5
2	هونغ كونغ	22	2	1	10
3	الولايات المتحدة الأمريكية	1	11	23	1
4	سويسرا	2	9	4	23
5	**الإمارات العربية المتحدة**	**33**	**1**	**2**	**7**
8	الدنمارك	3	7	6	26
10	قطر	40	10	5	3

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية ووزارة الاقتصاد.

6. مؤشر الابتكار العالمي

حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على صدارتها في المركز الأول عربياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019، وحققت تقدماً على الترتيب في تصنيفها العام على المؤشر بمقدار مرتبتين لتصبح في المركز 36 عالمياً. وبذلك تكون الدولة قد ارتقت بمقدار 11 مرتبة من المركز 47 في عام 2015. وقد واصلت الدولة في عام 2019 أداءها المتقدم في مدخلات الابتكار، وهو أحد المكوّنين الرئيسيين لمؤشر الابتكار العالمي، حيث حلت في المرتبة 24 عالمياً، متفوقة في هذا المكوّن على دول بارزة في مجالات التنمية والابتكار، مثل إيطاليا وإسبانيا والصين، فيما جاءت في المرتبة 58 عالمياً في مكوّن مخرجات الابتكار. كما سجلت الدولة أداءً مرتفعاً وتحسناً ملموساً في عدد من المحاور التي تتضمنها هيكلية مؤشر الابتكار العالمي، من أبرزها رأس المال البشري والبحوث، والبنية التحتية، والتطور التكنولوجي للأعمال، والمؤسسات. وعلى صعيد المؤشرات الفرعية شهد أداء الدولة ارتفاعاً في مؤشرات مثل متوسط إنفاق أعلى 3 شركات في البحث والتطوير، والخدمات الحكومية عبر الإنترنت، ومؤشر المشاركة الإلكترونية، وصادرات البضائع الإبداعية، وسهولة تأسيس الأعمال التجارية. وقد احتلت الدولة المركز الأول عالمياً في المؤشرين الفرعيين لتكلفة إنهاء خدمات العمالة، ونسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الخارج، و5 عالمياً في نسبة البحث والتطوير الممول من مؤسسات الأعمال.

الجدول رقم (6): مواطن القوة في محاور مؤشر الابتكار العالمي لدولة الإمارات لعام 2019

المحور	المؤشر الفرعي	الترتيب
المؤسسات	**تكلفة إنهاء خدمات العمالة**	**1**
رأس المال البشري والبحوث	**نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الخارج**	**1**
البنية التحتية	معدل إنتاج الطاقة الكهربائية للفرد	8
تطور الأعمال التجارية	**نسبة البحث والتطوير الممول من مؤسسات الأعمال**	**5**
تطور الأعمال التجارية	مواهب البحث في مؤسسات الأعمال	8
تطور الأعمال التجارية	حالة تطور التجمعات الاقتصادية	10

المصدر: الانسياد والمنظمة الدولية للملكية الفكرية وجامعة كورنيل، ووزارة الاقتصاد.

الجدول رقم (7): ترتيب بعض الدول المختارة وفق مؤشر الابتكار العالمي 2019

الدولة	الترتيب
سويسرا	1
السويد	2
الولايات المتحدة الأمريكية	3
هولندا	4
المملكة المتحدة	5
الإمارات العربية المتحدة	**36**
الكويت	60
قطر	65
السعودية	68
البحرين	78
عمان	80

المصدر: الانسياد والمنظمة الدولية للملكية الفكرية وجامعة كرونيل، ووزارة الاقتصاد.

7. المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية

تحتل دولة الإمارات المرتبة 26 عالمياً وفق المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية لعام 2018. حققت الإمارات العربية المتحدة علامات رائدة على مستوى العالم (درجة كاملة) في التواصل وابتكار المنتجات. كما حققت الدولة نتائج مرتفعة في عدة محاور من أبرزها: رأس المال البشري وارتفاع النمو والتدويل ومخاطر رأس المال والدعم الثقافي. وتعكس درجات دولة الإمارات في معظم المحاور ثروتها المالية وجودة الرأس المال البشري.

الجدول رقم (8): مواطن القوة في محاور المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية لدولة الإمارات لعام 2018

المحور	النتيجة
التواصل	**1.00**
ابتكار المنتجات	**1.00**
مخاطر رأس المال	0.98
التدويل	0.90
ارتفاع النمو	0.90
رأس المال البشري	0.87
الدعم الثقافي	0.84

المصدر: المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية ووزارة الاقتصاد. النتائج (0-1)

الجدول رقم (9): ترتيب بعض الدول المختارة وفق المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2018

الدولة	الترتيب
الولايات المتحدة الأمريكية	1
سويسرا	2
كندا	3
المملكة المتحدة	4
استراليا	5
قطر	22
الإمارات العربية المتحدة	**26**
عمان	33
البحرين	35
الكويت	39
السعودية	45

المصدر: المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية ووزارة الاقتصاد.

8. نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

يعد تطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة محوراً أساسياً من محاور قوة اقتصاد الدولة وتقدمها ومحركاً فاعلاً في توفير الوظائف وفرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. كما يعمل على تقوية تنافسية الدولة إقليمياً وعالمياً، ويدعم السعي نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة، وبما ينسجم مع الأجندة الوطنية لتحقيق رؤية الإمارات 2021، والتي تستهدف وصول نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 70% في عام 2021. وقد بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 52%من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2017.

تدعم السياسات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مواصلة توفير الحلول التمويلية لها، بما يمكّن المواطنين من خوض غمار ريادة الأعمال بشكل يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم، من خلال توافر التسهيلات والامتيازات التمويلية، والحرص على جعل المبتكرين في هذا القطاع يثقون بدورهم برسم ملامح مستقبل أكثر إشراقاً للدولة، ولاسيما في مجالات الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير، وتنمية القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والفضاء، والبناء، والنقل، والسياحة، والطيران، والخدمات المالية، والرعاية الصحية والتعليم.

وفي دفعة قوية للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات، أطلق "مصرف الإمارات للتنمية"، في فبراير 2019، برنامج "الضمانات الائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة" بـ 100 مليون درهم بالتعاون مع البنوك العاملة في الدولة وبالتنسيق مع اتحاد مصارف الامارات. ويوفر مصرف الامارات للتنمية ضمانات ائتمانية للبنوك العاملة في الدولة المتعاقدة مع "مصرف الإمارات للتنمية" لتمويل يصل لغاية 2 مليون درهم للشركات الناشئة وبنسبة ضمان 85% من قيمة القرض، فضلاً عن تمويل لغاية 5 مليون درهم للشركات القائمة وبنسبة ضمان 70% من قيمة القرض.

9. نسبة "عاملي المعرفة" من إجمالي العاملين في الدولة

بلغت نسبة "عاملي المعرفة" 35.6% من إجمالي العاملين في الدولة لعام 2018 وفق وزارة الموارد البشرية والتوطين، علماً بأن النسبة المستهدفة لعام 2021 هي 40%. ويقيس هذا المؤشر نسبة العاملين من أصحاب المهارات العالية والمهن رفيعة المستوى والذين يتم تحديدهم من خلال تصنيف منظمة العمل الدولية للوظائف والمهن. وتضم هذه الوظائف المهن التالية: المشرعون والمدراء ومدراء الأعمال، الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية، الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية (أي المستويات العليا من تصنيف المهن).

10. نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير لتبلغ 0.96% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016، مقارنة مع ما نسبته 0.87% في عام 2015 ونسبة 0.51% في عام 2014. ويقيس هذا المؤشر إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (في القطاع الحكومي، والأكاديمي، والقطاع الخاص) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

11. نسبة المواطنين العاملين من إجمالي القوى العاملة

يشمل نطاق المؤشر المواطنين العاملين في المستويات المهارية الخمس الأولى، كما يشمل المستثمرين والعاملين لحسابهم الخاص والعسكريين والعاملين في الشرطة. وقد بلغت نسبة المواطنين العاملين 7.6% من إجمالي القوى العاملة في عام 2018، بحسب وزارة الموارد البشرية والتوطين.

12. نسبة التوطين في القطاع الخاص

يقيس المؤشر نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص من إجمالي العاملين (المواطنين وغير المواطنين) في القطاع الخاص. يشمل نطاق المؤشر التوطين في القطاع الخاص وشبه الحكومي في المستويات المهارية الخمس الأولى، كما يشمل المستثمرين والعاملين لحسابهم الخاص ويتم استثناء العسكريين والعاملين في الشرطة. وبلغت هذه النسبة 3.8% في عام 2018 بحسب وزارة الموارد البشرية والتوطين.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030

اعتمدت "خطة التنمية المستدامة 2030 أثناء انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015. وشددت دولة الإمارات على التزامها ودعمها لأهداف التنمية المستدامة، والتي تتضمن الوصول إلى الطاقة النظيفة إلى جانب الحصول على غذاء كاف بأسعار معقولة، والتعليم ذي الجودة، والرعاية الصحية، والنمو الاقتصادي المستدام، والأنظمة البيئية السليمة، وزيادة كفاءة الموارد، بوصفها جميعا قضايا ذات أهمية في دولة الإمارات، كما تعهدت دولة الإمارات "بألا تترك أحدا خلف الركب" و"بالانتقال بالعالم إلى مسار مستدام ومرن".

وتشكلت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء في يناير 2017. وتعد الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات أحد أبرز المنصات الوطنية لتعزيز التعاون بين الحكومات الاتحادية والمحلية، وتشكل التكنولوجيات والبرامج الممكنة من نقل المعرفة ومشاركتها أحد العناصر الرئيسية في الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشارك ممثلون من القطاع الخاص في الفرق التنفيذية للأجندة الوطنية من خلال تقديم المشورة بشأن السياسة الحكومية حيثما أمكن، والإشادة بجهود الحكومة الرامية إلى تقديم خدمات أساسية إلى المجتمع، وذلك من خلال تقديم حلول قائمة على

السوق بصورة محضة أو إقامة شراكات بين القطاعين الحكومي والخاص. ويعتبر تمكين القطاع الخاص الذي يتسم بالتقدم والكفاءة والإنتاجية من أهم النتائج المستهدفة، بما في ذلك مجتمع الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ووفقاً للتقرير العالمي للتنمية المستدامة الصادر عن "مؤسسة برتلسمان ستيفتونج"، حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على الترتيب 65 من بين 162 دولة بمعدل أداء عام لأهداف التنمية المستدامة وصل إلى 69.7% في عام 2019، مقابل معدل أداء 69.2% في عام 2018. وعلى أرض الواقع، يعني ذلك أنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة قطعت ما يقارب 70% من الطريق نحو إحراز النتيجة الأمثل بالمتوسط في جميع مؤشرات التنمية المستدامة، علماً بأن أعلى نتيجة حصلت عليها دولة الدنمارك بمعدل أداء 85.2%. وتشير النتائج بأن دولة الإمارات حققت الهدف السابع عشر بنسبة 100% والمتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف. ويهدف الهدف السابع عشر إلى تنشيط الشراكات بين الحكومات، بما في ذلك الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص. كما حققت الدولة نتائج مرتفعة في بعض الأهداف التي تشكل نقاط قوة وهي: الصحة وجودة الحياة، وجودة التعليم، والطاقة النظيفة والمتجددة، وتقليل اللامساواة، وتحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وتعتبر الطاقة الشمسية من أهم نقاط القوة لدولة الإمارات في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، حيث حلت الدولة في المرتبة الثالثة على مستوى العالم بالنسبة لإنتاج الطاقة الشمسية المركزة لعام 2013، وبطاقة إنتاجية بلغت حوالي 140 ميغاواط حتى عام 2014. وتصنف الطاقة الشمسية كأكثر مصادر الطاقة المتجددة جاذبية، حيث تتمتع الدولة بأيام مشمسة في معظم فترات السنة، كما أنها تعتبر بديلًا مثاليًا لتوفير الطاقة من مصادر مستدامة ونظيفة، وذات كلفة تنافسية في المستقبل . وتقوم دولة الإمارات باستغلال تطبيقات الطاقة الشمسية في عدة مشاريع حيث دخل بعضها في مرحلة التشغيل الفعلي.

وتكمن أهم تحديات التنمية المستدامة في قطاع الطاقة (الهدف 13- التأثيرات المناخية) وقطاع المياه (الهدف 6)، إذ إن إنتاج النفط في دولة الإمارات ينعكس على معدلات انبعاث الكربون بالنسبة للفرد لتكون من بين الأعلى في العالم، وفي الوقت ذاته، فإن مسألة قلة موارد المياه تزداد في المنطقة، وجزء من هذه المسألة يمكن حله عن طريق تحلية المياه على افتراض أن تحلية مياه البحر يمكن أن تعتمد على مصادر طاقة خالية من الكربون، كما أن الجهود المبذولة للتحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات الذكية والطاقة المتجددة، سيحد من التأثيرات المناخية لانبعاث ثاني أكسيد الكربون. وقد أشار التقرير إلى أن الدولة خطت خطوات واسعة في الاتجاه المطلوب في مجال توفير المياه النظيفة وبأنها ستتمكن من تحقيق هذا الهدف بالكامل بحلول عام 2030. كما أشار التقرير أيضاً إلى أن أهداف النمو الاقتصادي والصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدفين 8 و9) أيضاً تسير ضمن الاتجاه المطلوب والمستهدف وسيتم تحقيقها بالكامل بحلول عام 2030. كما تمكنت الدولة من تحقيق العديد من الأهداف الفرعية بالكامل ضمن الهدفين 8 و9، تمثلت أهمها في: معدل النمو الاقتصادي، ونسبة الشمول المالي، ونسبة البطالة، واستخدام الانترنت، وجودة التجارة وما يرتبط بها من نقل.

الجدول رقم (10): أهداف التنمية المستدامة 2030- أداء دولة الإمارات لعام 2019

الهدف	معدل الأداء
1. القضاء على الفقر	N/A
2. القضاء على الجوع	59.8
3. الصحة وجودة الحياة	**86.1**
4. جودة التعليم	**85.7**
5. المساواة بين الجنسين	56.3
6. توفير مياه نظيفة	55.8
7. الطاقة النظيفة والمتجددة	**90.7**
8. النمو الاقتصادي	70.6
9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية	60.8
10. تقليل اللامساواة	**85.9**
11. استدامة المدن والمجتمعات	76.0
12. الإنتاج والاستهلاك المسؤولان	40.9
13. التأثيرات المناخية	33.4
14. الحياة تحت الماء	62.5
15. الحياة على الأرض	45.4
16. وتحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية	**81.5**
17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	**100.0**

المصدر: التقرير العالمي للتنمية المستدامة الصادر عن مؤسسة برتلسمان ستيفتونج، ووزارة الاقتصاد

الجدول رقم (11): ترتيب بعض الدول المختارة وفق المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة 2019

الدولة	الترتيب	معدل الأداء
الدنمارك	1	85.2
السويد	2	85.0
فينلندا	3	82.8
المملكة المتحدة	13	79.4
الولايات المتحدة الأمريكية	35	74.5
تونس	63	70.0
الإمارات العربية المتحدة	**65**	**69.7**
سنغافورة	66	69.6
البحرين	76	68.7
عمان	83	67.9
قطر	91	66.3
السعودية	98	64.8
الكويت	106	63.5

المصدر: التقرير العالمي للتنمية المستدامة الصادر عن مؤسسة برتلسمان ستيفتونج، ووزارة الاقتصاد

رابعاً: أهمية القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

القطاع الخاص وتحقيق النمو الإقتصادي

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الإقتتصادي. إذ تؤكد مدارس الفكر الإقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الإقتصادي، وذلك انطلاقا من عملية الإستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف، بالإضافة للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والإبتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح، ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق، بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الإقتصادي. وتؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، كما له أهمية كبيرة في الحد من الفقر. ويتميز القطاع الخاص عن القطاع الحكومي بما يلي:

- ارتكاز نشاطه الإقتصادي على تحقيق الربح بخلاف القطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الإجتماعي والسياسي والاقتصادي.
- الكفاءة في إدارة الموارد نظراً لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها.
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.
- الإدارة الكفؤة للنشاط الإقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والإبتكار والتجديد في النشاط الإقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

ساهم القطاع الخاص بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة، حيث ساهم القطاع الخاص بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2015-2018، كما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة بالمتوسط ما يقارب 60% في الفترة نفسها.

الشكل رقم (7): مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، (%)

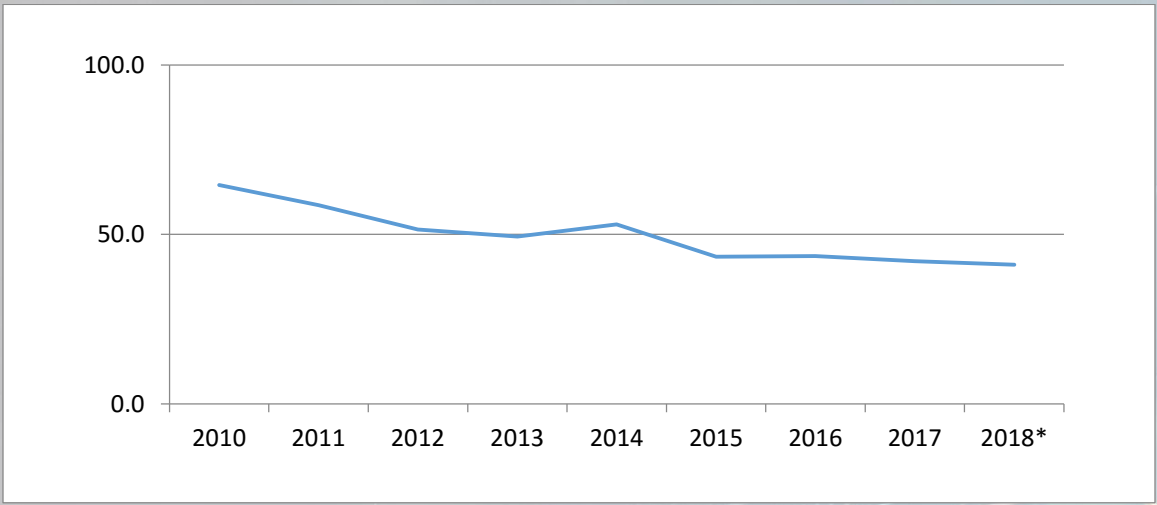

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد. *أولية

الشكل رقم (8): مساهمة القطاع الخاص في الناتج الحقيقي غير النفطي، (%)

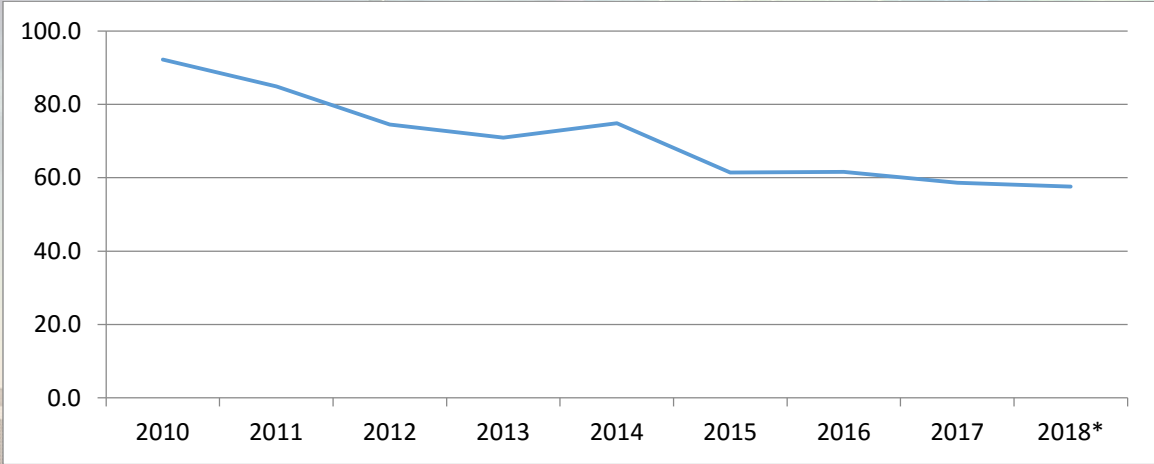

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد. *أولية

إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إنَّ بناء اقتصاد معرفي مستدام قادر على المنافسة عالمياً يتطلّب شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، حيث تسهم الشركات الخاصة بعدة طرق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنها تفعل ذلك بطريقة غير موجهة بشكل منتظم وأهداف واضحة. ويمكن للشركات الخاصة بالتعاون مع القطاع الحكومي وضع استراتيجيات ذكية وشاملة ومحددة من شأنها مساعدة الحكومات على وضع ميزانيات حقيقية وخطط تمويل واضحة لأهداف التنمية المستدامة.

إن الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص تتضمن تبادل البيانات بشكل مستمر لتقديم الخدمات الذكية، وتنفيذ إطار عمل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعبئة الموارد بهدف تحقيق التنمية المستدامة وإشراك العامة في قضايا سبل العيش المستدام. وتدار عملية إشراك القطاع الخاص الرامية إلى إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار الآليات المؤسسية القائمة بهدف خدمة الأجندة الوطنية وخطط التنمية المحلية.

يهدف الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)- والذي نجحت الدولة في تحقيقه بنسبة 100%- إلى تنشيط الشراكات سواء بين الحكومات، أو بين القطاعين الحكومي والخاص. وتتم مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التقدم في أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال منصتين رئيسيتين: المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة - شبكة الإمارات العربية المتحدة. ولأعضاء اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة حرية العمل مع أي شريك من القطاع الخاص من ذوي العلاقة بالأهداف المعنية بجهتهم والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

1. المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة

تم إطلاق هذا المجلس على هامش فعاليات منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات الذي عقد بدبي في أكتوبر 2018، وهو منصة تتيح فرص حوارية دورية بين القطاع الخاص واللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. والهدف من هذه الشراكة توثيق الروابط بين القطاع الخاص والحكومة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة في القطاع الخاص وتوفير المشورة اللازمة للجنة الوطنية حول السياسات التي تدعم إنجاز الأهداف السبعة عشر.

2. الاتفاق العالمي للأمم المتحدة- شبكة الإمارات العربية المتحدة

منذ تأسيسه في عام 2015 ، يقدم الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من خلال شبكته المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة دعماً كبيراً لقطاع الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لتعزيز قدرة هذا القطاع على اتخاذ خطوات جريئة وخلاقة لدعم أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030. وتضم الشبكة المحلية 130 عضواً في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي واحدة من أكثر الشبكات العالمية نمواً. كما تجذب الشبكة وعلى نحوٍ متزايد العديد من الشركات والمؤسسات الملتزمة بإدراج مبادئ حقوق الإنسان وحقوق العمال والإشراف البيئي ومكافحة الفساد في استراتيجيات مؤسساتها وعملياتها. كما توفر الشبكة فرصا للمشاركة في العمل الجماعي للمنظمات الكبرى والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق الأهداف. وتتضمن الشركات الممثلة في مجلس الإمارات للشبكة المحلية كلا من: الجامعة الأمريكية في الشارقة، وشبكة نوادي الرؤساء التنفيذيين، ومجموعة شلهوب، والمجلس العالمي لتجارة السلع، وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو"، وشركة هاربور العقارية، ومجموعة ماجد الفطيم، ومينا للاستشارات العقارية، ومبادرة بيرل للشفافية. ولسد الفجوة بين الصناعة والأوساط الأكاديمية، تضم الشبكة أعضاء من المؤسسات المعرفية مثل: الجامعة الأمريكية في دبي، وكلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية في الشارقة، ومعهد إدارة التكنولوجيا بدبي، وجامعة ميدلسكس في دبي، وجامعة باريس السوربون - أبوظبي، وكلية الأفق الجامعية.

في عام 2017 ، أطلقت الشبكة بالشراكة مع المؤسسات الأكاديمية واحدة من مبادراتها الرئيسية وهي برنامج الشبكة المحلية للاتفاق العالمي للشباب الذي يعين سفراء من الشباب، وفي أقل من سنة تم تعيين 90 سفيرا بهدف زيادة التوعية بأهداف التنمية المستدامة. وتمثل مجموعة سفراء الشباب القطاع الخاص في الحوارات والمناقشات ذات الصلة بقضايا أهداف التنمية المستدامة المنعقدة في مجلس الإمارات للشباب. وقد أطلقت الشبكة المحلية مبادرة رواد أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات، وتضم هذه المبادرة المنظمات التي اتخذت إجراءات مبكرة لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبذلك تكون قد ضربت مثلا لقطاع الأعمال في السعي نحو الممارسات المستدامة. وتشارك المنظمات المندرجة ضمن مبادرة رواد التنمية المستدامة في دولة الإمارات في أحد الموضوعات الرئيسية الخمسة للأجندة الوطنية 2030، وهي: الشعوب، والسلام، والرخاء، والكوكب، والشراكات. وتشرف لجنة دولية على عملية الاختيار، كما تشارك شركة KPMG كمنسق من طرف ثالث بهدف ضمان الشفافية.

مبادرات تمكين القطاع الخاص خلال عام 2019

أطلقت دائرة التنمية الاقتصادية في دبي في يناير 2019 من خلال «ملتقى شراكة مجتمع الأعمال في دبي» خمس مبادرات تحت شعار «شراكة، استشراف، تعاون»، بهدف تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، والتعاون معاً من أجل الاستثمار وتطوير اقتصاد دبي على نحو مستدام. تشمل هذه المبادرات بناء منصات قوية للتواصل بين الشركات، وإطلاق مختبر دبي للمستقبل، إضافة إلى دراسات استشرافية، وورش عمل حول مستقبل قطاع التجزئة، فضلاً عن إضافة المؤسسات غير الهادفة للربح إلى جائزة دبي للجودة.

أطلقت عدة جهات حكومية في يونيو 2019 خلال منتدى أبو ظبي للقطاع الخاص تسع مبادرات لدعم قطاع الأعمال والمستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارة، بهدف رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة، وهي:

1. رخصة فورية عبر الانترنت لممارسة النشاط التجاري، وهي خطوة كبيرة تجاه تسهيل ممارسة الأعمال والاستثمار، حيث أصبح بالإمكان إتمام جميع إجراءات الترخيص عبر نافذة رقمية واحدة، كما تم توسيع فئات الترخيص لإعطاء مرونة أكبر للشركات.
2. خفض تعرفة الكهرباء بنسبة تصل إلى 40% لتحفيز القطاع الصناعي، ويتم احتساب التعرفة بناء على الالتزام بثلاثة معايير: الأثر الاقتصادي والإنتاجية والحمل الكهربائي.
3. حزمة السياحة البيئية، والتي تدعم تطوير ثلاث مناطق: المرفأ والمواقع الصحراوية والجزر الخاصة، بهدف جذب المزيد من الزوار من خلال تطوير أنشطة سياحية جديدة. وتوفر الحزمة مزايا مختلفة لمستثمري الضيافة ومشغلي السياحة البيئية مثل الإعفاء من إيجارات الأراضي والإعفاءات الضريبية والتراخيص المستعجلة والتسويق والاستثمار في البنية التحتية من قبل الحكومة.
4. ضمان الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 75%، بهدف تعزيز فرص التمويل أمام الشركات في أبو ظبي.
5. 1600خدمة حكومية عبر "منصة تم"، التي توفر خدمات حكومية عديدة للمواطنين والمقيمين والزوار والمستثمرين من خلال 80 رحلة، والتي من أبرزها: "البحث عن وظيفة"، التراخيص الاقتصادية"، و"الخدمات الاجتماعية"، بالإضافة إلى رحلات في الرعاية الصحية، والتعليم، والترفيه، والإسكان والاستثمار والتنمية الاجتماعية.

6. تخصيص مبلغ 4 مليارات درهم إماراتي كخصومات ومنح لبرنامج "البحوث والتطوير" الصادر عن مكتب أبو ظبي للاستثمار، بهدف دعم أنشطة البحث والتطوير لشركات القطاع الخاص في الإمارة خلال السنوات الخمس المقبلة.
7. مبادرة التراخيص الاقتصادية للأنشطة التكنولوجية، بهدف تعزيز التكنولوجيا والابتكار.
8. برنامج البيانات المفتوحة، والذي يوفر منظومة تقنية متطورة وآمنة تسهل مشاركة البيانات وتوفر وصول المستخدمين بما فيهم المؤسسات والجهات البحثية إلى مصادر البيانات الموثوقة بشكل سريع وآمن وسلس. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قطاع البحث العلمي والتطوير و تشجيع القطاع الخاص من المؤسسات والمستثمرين والأفراد على إيجاد حلول مبتكرة للتحديات المختلفة.
9. تطوير سياسة دفع جديدة من خلال منصة "شراكة"، تقوم بموجبها الهيئات الحكومية الشركات المملوكة للحكومة بتوفير شروط دفع بعد 30 يوماً لمقاوليها.

خامساً: النتائج والتوصيات

النتائج:

1. حقق الاقتصاد الإماراتي أداءً استثنائياً في مسيرته التنموية، ويتضح هذا من التحول الهيكلي في الناتج، حيث تحول الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد معتمد على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وقوة.
2. أصبح الناتج غير النفطي يشكل أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة.
3. تستحوذ أربع قطاعات غير نفطية على ما يقارب 50% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هم: تجارة الجملة والتجزئة، وقطاع التأمين والأنشطة المالية، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع البناء والتشييد.
4. استمر الإنتاج غير النفطي بتقديم المساهمة والدعم الأكبر لعملية النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014-2018، مع تذبذب مساهمة الإنتاج النفطي بين مساهمة موجبة وسالبة. وهذا يبرز نجاح عملية التنويع الاقتصادي في مواجهة صدمات وتقلبات أسعار النفط.
5. حققت دولة الإمارات أداءً متميزاً وتقدماً ملحوظاً في مؤشرات الأداء الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف رؤية 2021. وارتفعت مؤشرات التنافسية العالمية للدولة بشكل ملحوظ في الفترة 2015-2018، نتيجة للإصلاحات والجهود والمبادرات التي تتبناها الدولة بشكل مستمر وفعال.

6. حظيت دولة الإمارات بالمركز الأول عالمياً في العديد من المحاور الرئيسة والفرعية ضمن مؤشرات التنافسية العالمية، كان من أبرزها: محور الحصول على الكهرباء ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومحور الاقتصاد الكلي ضمن مؤشر التنافسية العالمية، والمركز الأول في المؤشرين الفرعيين لتكلفة إنهاء خدمات العمالة (محور المؤسسات)، ونسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الخارج (محور رأس المال البشري) ضمن مؤشر الابتكار العالمي. كما حققت الدولة علامات رائدة على مستوى العالم (درجة كاملة) في التواصل وابتكار المنتجات ضمن المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية.
7. جاءت الإمارات في قائمة العشرة الأوائل على مستوى العالم في 5 من أصل 10 محاور ضمن المؤشر العالمي لسهولة ممارسة الأعمال، هم: استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، إنفاذ العقود، ودفع الضرائب. وحافظت الإمارات على صدارتها عالمياً في محور الحصول على الكهرباء.
8. حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على صدارتها في المركز الأول عربياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019، كما سجلت الدولة أداءً مرتفعاً وتحسناً ملموساً في عدد من المحاور التي تتضمنها هيكلية مؤشر الابتكار العالمي، من أبرزها رأس المال البشري والبحوث، والبنية التحتية، والتطور التكنولوجي للأعمال، والمؤسسات.
9. بلغت نسبة "عاملي المعرفة" 35.6% من إجمالي العاملين في الدولة لعام 2018، وهي نسبة قريبة جداً من النسبة المستهدفة لعام 2021 والبالغة 40%.
10. حققت الإمارات الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030 بنسبة 100% والمتعلق بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، والذي يهدف إلى تنشيط الشراكات بين الحكومات، بالإضافة إلى الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص. ويعتبر تحقيق هذا الهدف مفتاح لتحقيق الأهداف الأخرى. كما حققت الدولة نتائج مرتفعة في بعض الأهداف التي تشكل نقاط قوة وهي: الصحة وجودة الحياة، وجودة التعليم، والطاقة النظيفة والمتجددة، وتقليل اللامساواة، وتحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية.
11. ساهم قطاع "الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات" بنسبة سلبية بلغت (-0.1%) في النمو الاقتصادي لعام 2018 وللعام الثاني على التوالي. وتعود هذه المساهمة السلبية، والتي تعني انخفاض في الإنتاج في هذا القطاع إلى سياسات ترشيد استهلاك الطاقة التي تنتهجها الدولة، تماشياً مع الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلق بالإنتاج والاستهلاك المسؤولين.
12. ساهم القطاع الخاص بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة، حيث ساهم القطاع الخاص بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2015-2018، كما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة بالمتوسط ما يقارب 60% في الفترة نفسها.

التوصيات:

توصيات عامة:

1. الاستمرار في الجهود الوطنية المبذولة لبناء اقتصاد معرفي تنافسي قائم على الابتكار والتطبيقات الذكية والطاقة المتجددة، مع التركيز على تشجيع استخدام التقنيات النظيفة في الإنتاج والتي تقلل من انبعاث الكربون والتأثيرات المناخية وتساهم في تحقيق التنمية الخضراء.
2. تحويل التركيز من الاتكال على التكنولوجيات والمنتجات والخبرات المستوردة، والتوجه إلى تطوير تكنولوجيات ومنتجات محلية تناسب الظروف المحلية.
3. تركيز البحث والتطوير في مجالات المياه والغذاء والطاقة على أولويات تتعلق بتكنولوجيات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف بالطاقة الشمسية، ومعدات الري الموفرة للمياه، ومكونات البناء الأخضر.
4. تعزيز الحوكمة القوية والكفؤة والشفافية والمساءلة من أجل دعم أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، ودمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية مع السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية لتحقيق تنمية مستدامة، وتدعيم ذلك بالقوانين والأنظمة.
5. الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال نظام تعليمي محسن يدمج اعتبارات الاستدامة في جميع التخصصات لتوفير كوادر أكثر تعقلاً وكفاءة لترقى بالاقتصاد لمستوى أكثر استدامة واخضراراً.
6. استعمال أدوات التمويل لحفز الطلب المحلي والاستثمارات والممارسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، من خلال دعم المخططات الاستهلاكية لشراء السلع الخضراء المنتجة محليّاً والكفوءة والمقتصدة في استهلاك الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والمنتجات العضوية والسلع والسيارات الصديقة للبيئة.
7. استخدام الإنفاق الحكومي كأداة فعالة في حفز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، من خلال توجيهه نحو منتجات وخدمات خضراء. وبصرف النظر عما تمثله المشتريات العامة الخضراء للقطاع العام والقطاع الخاص، فهي ستخلق الأسواق للمنتجات الخضراء كما تخلق طلباً عليها.
8. تصميم نظام الحوافز الاقتصادية لدعم آليات التحكم التنظيمية باتجاه أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. بما في ذلك تصميم نظام حوافز لتشجيع مشاركة القطاع الخاص واستثماراته في المشاريع الاجتماعية ومشاريع البنى التحتية والخضراء. وتشمل الأدوات الاقتصادية الضرائب، ورسوم التلوث، وهبات الأبحاث والتطوير، والدعم الأخضر.
9. التركيز على نقاط الضعف في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال والمتمثلة في الحصول على الائتمان، وتسوية حالات الإعسار، والتجارة عبر الحدود، وذلك من خلال تكثيف الجهود المبذولة لتشجيع الجهاز المصرفي على منح الائتمان للمستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسوية حالات الإعسار للشركات بشكل سريع وفعال وبأقل الخسائر، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل التجارة عبر الحدود.
10. إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في العملية الإنتاجية، مع قيام الحكومة بالدور التنظيمي والرقابي والتشريعي لضمان بيئة منافسة صحية للقطاع الخاص تؤهله إلى تحقيق أهدافه في تحقيق الأرباح والتوسع، مما يمكنه من الاستمرار في الإنتاج بكفاءة وجودة وتميز وتنافسية.

المراجع:

- أحمد أبو بكر علي بدوي، صندوق النقد العربي، 2010، "القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة".
- اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، "أجندة التنمية المستدامة 2030- أهداف التنمية المستدامة".
- اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، "دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة التنمية المستدامة 2030- التميز في التنفيذ: الملخص التنفيذي".
- درويش مشري، 2013، "القطاع الخاص ودوره في التنمية".
- قواعد بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء والبنك الدولي والأونكتاد.
- كريم بودخدخ ومسعود بودخدخ، 2011، "رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي".

- Cornell University, INSEAD, and the World Intellectual Property Organization, 2019, “The Global Innovation Index 2019”.
- IMD World Competitiveness Center, 2019, “IMD World Competitiveness ranking 2019- Top Performers”.
- Klaus Schwab, World Economic Forum, 2018, “The Global Competitiveness report 2017–2018”.
- Lorenzo Pavone, EMnet Co-ordinator; Kate Eklin, Policy Analyst; Myriam Grégoire-Zawilski, Programme Assistant; Josep Casas, OECD, 2016, “How the private sector can advance development”.
- Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G. (2019), Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN), “Sustainable Development Report 2019”.
- World Bank, 1999, “The Private Sector and Developmet”.
- Zoltán J. Ács, László Szerb, Ainsley Lloyd, the Global Entrepreneurship and Development Institute, 2018, “The Global Entrepreneurship Index 2018”.
- http://www.mohre.gov.ae
- http://www.oecd.org